ابعاد الموقف الاردني

قبل الاعلان عن اتفاقي كامب ديفيد ، كانت ثمة تقديرات مفادها ان النظام الاردني مرشح للاشتراك مع النظام المصري في عقد صفقة شاملة مع اسرائيل ، تتناول سيناء ، كما تتناول الضفة الغربية وقطاع غزة · والذي عزز هذه التقديرات ، هو الاتصالات المصرية ـ الاردنية التي سبقت مؤتمر كامب ديفيد، والتي ادت الى تفاهم مصري ـ اردني حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، في حال الوصول الى عقد صفقة شاملة · وبموجب هذا التفاهم ، تطالب مصر بعودة قطاع غزة الى سلطتها وعودة الضفة الغربية الى السلطة الاردنية ، اي الى الوضع الذي كان قائما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ ·

ولا شك ان هذا التفاهم المصري ـ الاردني ، هو الذي شجع الملك حسين على دعم التحرك المصري ، قبل ، وخلال مؤتمر كامب ديفيد ، لدرجة انه مكث في لندن خلال المؤتمر منتظرا اشارة من المجتمعين في كامب ديفيد للالتحاق بهم ، والدخول معهم كطرف في التوقيع على الاتفاقات النهائية ·

لقد كان الملك الاردني حريصا على ان لا يورط نفسه في اي اتفاق قبل ان يعرف حدود الموقف الاسرائيلي ازاء الضفة الغربية وقطاع غزة · فاذا اصرت اسرائيل على مشروع الادارة الذاتية ، فان الملك حسين يجد ان لا دور له يلعبه · وكان ينتظر ان تؤدي محادثات كامب ديفيد الى تعديل الموقف الاسرائيلي بما يتيح له الاشتراك في المحادثات ، والدخول كطرف ·

لقد تلقى الملك الاردني اول اشارة سلبية عن سير المحادثات وهو في لندن ، فغادرها الى اسبانيا ، على أمل ان يلتقي السادات في الرباط بعد انتهاء المحادثات · لقد كان حسين ـ حتى هذه اللحظة ـ يأمل ان يخرج المؤتمر « بشيء ما » يتيح له الدخول في الصفقة ، ولكن مع اعلان الاتفاقين ، وبشكل خاص الاتفاق الاول الذي يحدد اطار السلام ، ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ادرك ان ما كان يراهن عليه كان مجرد سراب ، وان المجتمعين في كامب ديفيد لم يتركوا له شيئا الا دور الشرطي الذي يحمي